



أزمة اللاجئين السوريين إلى أوروبا

قراءة من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي



أحمد شوقي

تعريف

٢٠١٦/١٢/٠٨

المحتويات

٢	تقديم.....
٤	أولاً: تدفق اللاجئين بين الطرد الإقليمي والجذب الأوروبي.....
٤	المستوى الدولي.....
٧	تردي الأوضاع الإقليمية.....
١٤	ثانياً: الاستراتيجية الأوروبية: الملامح والمبادئ والمعوقات.....
١٤	اللامح العامة للاستراتيجية الأوروبية.....
٢١	المبادئ الأساسية للاستراتيجية الأوروبية.....
٢٤	معوقات الاستراتيجية الأوروبية.....
٢٦	خاتمة ودعوة للتغيير.....



تقديم

تمثل أزمة النازحين السوريين واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم منذ كوارث الحرب العالمية الثانية؛ إذ تجاوز عدد النازحين داخل الأراضي السورية ثمانية ملايين، وعدد اللاجئين بدول الجوار أربعة ملايين لاجئ يشكلون نحو سدس عدد السكان. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد بنهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٢٧٠ ألف لاجئ. ويتوزع هؤلاء اللاجئون بين عدة دول؛ أهمها تركيا التي تضم أكبر عدد منهم بواقع ١,٩ مليون لاجئ، ولبنان بواقع ١,١ مليون، والأردن بواقع ٦٢٩,٢ ألف، والعراق بنحو ٢٤٩,٥ ألف، ومصر التي تضم نحو ١٣٢,٤ ألف إلى جانب دول أخرى^١.

وتعتبر القارة الأوروبية أحد المقاصد صعبة المنال على اللاجئين السوريين، فقد أعلنت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن عدد من وصل منهم إلى أوروبا خلال الفترة الممتدة بين أبريل ٢٠١١ وأغسطس ٢٠١٥ يبلغ ٤٤١,٢٥ ألف. وأكدت المفوضية أن هذه الأرقام تعتبر محدودة مقارنة بإجمالي عدد اللاجئين في دول الجوار؛ حيث لا تتجاوز نسبتهم ١٠%، لكنها أشارت لارتفاع وتيرة تدفق اللاجئين السوريين بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة من عمر الصراع.

ووفق بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛ ارتفع عدد اللاجئين السوريين إلى أوروبا خلال عام واحد (بين أغسطس ٢٠١٤ وأغسطس ٢٠١٥) بواقع ٢٨٦,١ ألف، بنسبة زيادة تصل إلى ١٨٤%، ليصل عدد اللاجئين الإجمالي إلى ٤٤١,٢٥ ألف مقابل ١٥٥,١٦ ألف، لتقترب الزيادة من ضعفي عدد اللاجئين بالقارة منذ بداية الأزمة.

ومن الصعب الفصل بين تنامي الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين على أجندة السياسات الأوروبية وبين تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بشكل عام خلال ٢٠١٥؛ إذ تشير إحصاءات وكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون أمن الحدود الخارجية "Frontex" إلى وصول ٦٣٠ ألف مهاجر غير شرعي إلى الدول الأوروبية خلال الشهور التسعة الأولى من ٢٠١٥. وقد أثارت هذه الأزمة ردود فعل متنوعة داخل القارة الأوروبية، بين مرحب باللاجئين أو متحفظ أو رافض أو مهاجم.

^١ سي إن إن، على الخريطة.. عدد اللاجئين السوريين وتوزيعهم على دول المنطقة وأوروبا،

<http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/06/unhcr-syrian-refugees-eu>

^٢ أخذًا في الاعتبار أن هذه النسبة محسوبة وفقًا لأعداد اللاجئين السوريين المسجلين.

انظر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php>

^٣ روسيا اليوم، ٦٣٠ ألف مهاجر غير شرعي وصلوا أوروبا.. ولا حل للأزمة في الأفق، <https://arabic.rt.com/news/795903>-ألف مهاجر شرعي-

أوروبا/.

وللمزيد عن تدفق اللاجئين إلى أوروبا انظر:

BBC, Why is EU struggling with migrants and asylum?, <http://www.bbc.com/news/world-europe-24583286>.



ويضع الارتفاع الكبير في أعداد اللاجئين السوريين إلى أوروبا ومواقف القوى الأوروبية تجاهها علامات استفهام حول الأسباب الأخرى التي أدت إلى هذا التدفق، بخلاف الصراع الدائر على الأراضي السورية، وكذلك حول التباين في القوى الأوروبية وأسبابه، انتهاءً بمحاولة بناء رؤية للتعامل مع الأزمة للحفاظ على كرامة الإنسان السوري.

وتشهد ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية بشكل عام وقضية اللجوء السوري بشكل خاص أنواعاً متعددة من التشابك والتداخل والتعقيد، سواء بين السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري والثقافي... إلخ، وسواءً بين الوطني والإقليمي والدولي، لذا يمكن توظيف مدخل الاقتصاد السياسي الدولي للإجابة عن التساؤلات السابق طرحها، فقد ازدهرت دراسات الاقتصاد السياسي الدولي منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، لعدة عوامل أهمها الطبيعة الاقتصادية للتحويلات والتطورات الحادثة في الساحة الدولية، وتصاعد دور الفواعل من غير الدول، والتي تستخدم الاقتصاد في لعب أدوار مهمة في السياسة الدولية، فضلاً عن ظهور قضايا جديدة تتشابك فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية، ومن بينها قضية الهجرة غير الشرعية وما يرتبط بها من ظاهرة اللجوء السياسي، كجزء من تفاعلات السياسة الدولية. ويأخذ هذا المدخل بعين الاعتبار دور المؤسسات الدولية والهيكل الاقتصادية في النظام العالمي دون أن يتجاهل الأبعاد الأخرى في التحليل؛ سواء العسكرية والأمنية التي احتلت موقع الصدارة في التحليل حتى منتصف سبعينيات القرن الماضي، أو الأبعاد القيمية المتعلقة بالتاريخ والثقافة والدين التي تصاعد الاهتمام بها في المرحلة التالية للحرب الباردة، وخاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وبعد ثورات الربيع العربي^٤.

ومن هذا المدخل يمكن دراسة أزمة اللجوء السوري إلى القارة الأوروبية من خلال العناصر

التالية:

- تدفق اللاجئين بين الطرد الإقليمي والجذب الأوروبي
- الاستراتيجية الأوروبية: الملامح والمبادئ والمعوقات
- خاتمة ودعوة للتغيير

^٤ للمزيد عن تطورات دراسات الاقتصاد السياسي الدولي انظر: زينب عبد العظيم محمد، الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨١-١٩٩١)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤.

أولاً: تدفق اللاجئين بين الطرد الإقليمي والجذب الأوروبي

تحت وطأة مجازر وجرائم نظام بشار الأسد ضد الثوار في سوريا وفي ظل اشتعال الصراع بين الجانبين بعد التحول لمرحلة الثورة المسلحة؛ لم يجد المواطنون بدءاً من ترك أماكنهم بحثاً عن مكان آمن؛ بعيداً عن القصف والضربات والصراع؛ لحماية أسرهم وأنفسهم بانتظار لحظة الحسم والعودة إلى الوطن. ولم يكن "الحلم الأوروبي" يراود اللاجئين السوريين خلال الشهور الأولى من عمر الأزمة، لذلك تركز التواجد السوري بشكل أساسي في دول الجوار وبعض الدول التي فتحت أبوابها لاستقبال اللاجئين، مثل مصر قبل الإطاحة بالدكتور محمد مرسي من منصب رئاسة الجمهورية، رغم بعض الشكاوى في هذا الصدد.

غير أن طول أمد الصراع السوري، بالإضافة لعدد من المتغيرات الإقليمية والدولية ساهمت في تطوير أهداف اللاجئين السوريين، فلم تتوقف فقط عند البحث عن مكان آمن بعيداً عن الصراع المشتعل في سوريا، وإنما امتد للبحث عن حياة أفضل وتحسين مستويات المعيشة والخدمات التي يحصلون عليها، في ظل النقص الشديد في الاحتياجات الأساسية التي يحصلون عليها؛ ومن ثم ازدادت معدلات تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية. ويمكن تناول تلك المتغيرات على مستويين؛ الأول المستوى الدولي، والثاني هو المستوى الإقليمي. وبالنظر إلى المستويين يتضح مدى التفاعل بين العوامل السياسية والاقتصادية في تطور الظاهرة محل الدراسة وسياسات الدول في التعامل معها.

المستوى الدولي:

فضلاً عن دور القوى الدولية في تعميق الأزمة السورية وتعقيدها والحيلولة دون الإطاحة بالنظام الديكتاتوري، ساهمت مجموعة من المتغيرات الدولية في زيادة وتيرة الهجرة السورية إلى القارة الأوروبية. وسيتم الاقتصار على عاملين اثنين هما محدودية التمويل الدولي للمساعدات المقدمة للاجئين وعوامل الجذب في القارة الأوروبية ذاتها.

١- ضعف المساعدات الدولية

أعلنت الأمم المتحدة أنها بحاجة إلى ٤,١ مليار دولار كمساعدات عاجلة خلال عام ٢٠١٥، للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين والحد من معاناتهم وتقديم المساعدة التي يحتاجونها، لكن فشلت المنظمة الدولية في تحصيل المبالغ المطلوبة، فحتى سبتمبر الماضي لم تتجاوز



المساعدات الدولية ٣٣% من المبالغ المطلوبة، الأمر الذي دفع مفوضية اللاجئين لاتهم بعض الدول بالتنصل من التزاماتها وعودها السابقة^٥.

ويعرض الجدول التالي قائمة بقيمة المساعدات التي تعهدت بعض الدول بتقديمها للاجئين السوريين بمؤتمر المانحين الثالث الذي عقد خلال شهر مارس ٢٠١٥ بالكويت والتي وصلت إلى ٣,٨ مليار دولار، ولم يتم الالتزام بها كاملة وفق ما أعلنته مفوضية اللاجئين، رغم أن هذه المساعدات تعتبر محدودة مقارنة بالاحتياجات الفعلية التي أعلنت عنها الأمم المتحدة خلال انعقاد المؤتمر والتي وصلت إلى ٨,٥ مليار دولار^٦. ولم تتجاوز تعهدات المانحين في المؤتمر الأول عام ٢٠١٣ نحو ١,٥ مليار دولار، في حين بلغت تعهدات المؤتمر الثاني الذي انعقد خلال يناير ٢٠١٤ نحو ٢,٤ مليار دولار^٧.

الدولة	قيمة المساعدات بالمليون دولار
الولايات المتحدة الأمريكية	٥.٧
منظمات مانحة غير حكومية	٥.٦
الكويت	٥.٠
بريطانيا	١٥.٠
الإمارات	١.٠٠
السعودية	٦.٠
السويد	٤.٠
فرنسا	٢١,٥
استراليا	٢.٠
كوريا الجنوبية	١.٠
أخرى	١٩٠.٠
الإجمالي	٣٨٠.٠

^٥ فيديو..مفوضية اللاجئين: بعض الدول تنصل من وعودها بتقديم مساعدات، <http://www.alwafd.org/ميديا/٩٠٢٥١٩-فيديو-مفوضية-اللاجئين-بعض-الدول-تنصل>.

^٦ «بان كي مون» يدعو مؤتمر المانحين إلى التبرع بـ ٨,٥ مليارات دولار لمساعدة السوريين، <http://www.thenewkhalij.com/ar/node/12185>.

^٧ نحو ٤ مليار دولار تعهدات مساعدات إنسانية للسوريين في مؤتمر المانحين بالكويت، <http://www.i24news.tv/ar/أخبار-middle/-east/66174-150331-الكويت-تقدم-٥٠٠-مليون-دولار-على-شكل-مساعدات-إنسانية-للسوريين>.

وتجدر الإشارة إلى عدة ملاحظات أهمها- أنه لو تمّ وفاء كل دولة بالتزاماتها تجاه اللاجئين السوريين لكان وضعهم أفضل مما هو عليه الآن، من ناحية الغذاء أو السكن وعدم التعرض لمخاطر الموت بالبحر المتوسط سعيًا خلف حلم أوروبا، كما تجدر الإشارة إلى الضعف الشديد للمساعدات العربية خاصة من السعودية والإمارات، حيث لا تتناسب إسهاماتهم مع إمكانياتهم المالية الضخمة ولا مع المساعدات الضخمة التي تم إغداقها على النظم الموالية للحكومتين في دول الثورات العربية، خاصة مصر بعد الثالث من يوليو ٢٠١٣.

وقد أدى ضعف المساعدات المالية الدولية إلى تردي أوضاع اللاجئين بدول الاستقبال، وتحديداً دول الجوار السوري، حيث قام برنامج الغذاء العالمي بخفض المساعدات المقدمة للاجئين، مؤكداً حاجته لجمع ٢٦ مليون دولار أسبوعياً لتغطية الحاجات الغذائية الأساسية للاجئين السوريين^٨، الأمر الذي يعني حاجة البرنامج فقط خلال العام إلى ١,٢ مليار دولار لتقديم المساعدات الغذائية الأساسية، دون التطرق للمساعدات الإضافية التي يحتاجها البرنامج مع الارتفاع اليومي في أعداد اللاجئين، أو المساعدات الأخرى غير الغذائية التي يحتاج إليها اللاجئون الحاليون مثل الصحة والسكن أو التعليم... إلخ. وسيتم التعرض لآثار نقص التمويل الدولي عند مناقشة المتغيرات الإقليمية.

٢- الحوافز الأوروبية

تمثل القارة الأوروبية بالنسبة للاجئين من مواطني دول العالم الثالث حلماً يسعون لتحقيقه بأي ثمن حتى لو الثمن حياتهم. لم ينشأ هذا الحلم من فراغ وإنما بمقارنة جادة بين الحياة في موطن اللاجئين الأصلي وبين وجهة سفره "أوروبا"، إذ تنتشر في الجهة الأولى الصراعات المسلحة والانقلابات العسكرية عدم الاستقرار السياسي والاستبداد ومصادرة الحقوق والحريات العامة، والقتل بالرأي وبالإشارة والتبعية والتخلف والفقر والتصحر والمجاعات وارتفاع معدلات البطالة وتنتشر الأمراض والأوبئة، مقابل حالة السلام الأوروبي والاستقرار السياسي واحترام قيمة الإنسان والحقوق والحريات العامة، ومشاركة الفرد في صنع القرار السياسي ومن ثم صنع مستقبله، والتداول السلمي للسلطة والديمقراطية الراسخة، والانتعاش الاقتصادي وفرص العمل للكفاءات، وتوفير الخدمات العامة خاصة التعليم والصحة بمستوى عالي من الجودة، حيث يتمتع المواطنون بكل تلك الحقوق وغيرها، يسعى مواطن العالم الثالث للهروب من واقعه الصعب للبحث عن صيغة للعيش الآمن له ولأسرته

⁸ Oxfam international, Lack of funding leads to World Food Program cuts for Syrian refugees - a dangerous development, says Oxfam, <https://www.oxfam.org/en/pressroom/reactions/lack-funding-leads-world-food-program-cuts-syrian-refugees-dangerous-development>.



وللحصول على فرصة عمل مناسبة، كما يمكنه التمتع بكل هذه الحقوق إذا حصل على جنسية الدولة التي يلجأ إليها.

في أوروبا يُمنح اللاجئون السياسيون إمكانية سرعة لم شمل الأسرة الذي شتته الحروب والصراعات والتنقلات بين دولة وأخرى، فضلاً عن رواتب إعانة بمجرد الوصول، فضلاً عن سرعة الحصول على الإقامة ومزايا للسكن سواء للفرد أو العائلة، بالإضافة إلى ذلك فإن اللاجئ يجد في أوروبا ملاًداً من الصراعات التي مزقت شمل أسرته وقطعت أوصال بلاده.

ويُلاحظ أن المزايا التي تمنحها الدول الأوروبية تختلف في بعض الجزئيات داخل كل دولة عن دولة أخرى، كما إن مستويات المعيشة مختلفة كذلك؛ لذلك لا يستهدف اللاجئون فقط الوصول إلى الأراضي الأوروبية وإنما الوصول إلى دول بعينها مثل ألمانيا أو السويد.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل عام واللجوء السياسي بشكل خاص، الذي تصدر السوريون مشهده خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، تعكس هيكل النظام العالمي، حيث الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، حيث تمكنت دول الفريق الأول من الوصول لصيغة للسلام البيئي قائمة على إدارة الصراعات بينها بوسائل اقتصادية، في حين تمتلئ دول الفريق الثاني بالصراعات والمسلحة والحروب، بل وبتفعيل الأدوات العسكرية في إدارة الصراعات الداخلية، الأمر الذي يعكسه اتجاهات الهجرة العالمية حيث موجات المهاجرين من الجنوب إلى الشمال، حيث تركز القوة الاقتصادية والعسكرية للعالم والسلام والاستقرار، وفي قلب عالم الشمال القارة الأوروبية. وتعكس الظاهرة أيضاً دور المؤسسات الدولية في إدارة الصراعات وقصر تدخلاتها على حماية مصالح الدول الكبرى فحلف الناتو تدخل في ليبيا لضمان استمرار تدفق النفط، في حين لا زالت سوريا ساحة للصراع بين الأطراف الإقليمية والدولية، لأن هذه الأطراف متضررة من نجاح الثورة وإزالة حكم بشار الضامن لأمن الكيان الصهيوني، وفي هذا الإطار يقتصر دور المؤسسات الدولية على المساعدات الإنسانية وبشكل محدود.

تردي الأوضاع الإقليمية

١- الأردن ولبنان.. مأساة للاجئين

شهدت أوضاع اللاجئين السوريين في الأراضي الأردنية مظاهر مختلفة من ضنك العيش، فعلى الجانب الاقتصادي؛ أدى نقص المساعدات الدولية إلى تخفيض برنامج الغذاء العالمي المساعدات الغذائية المقدمة للاجئين الموجودين خارج المخيمات، مع الإبقاء على مساعدات الأغذية للمقيمين داخلها عند مستوياتها الحالية، رغم محدوديتها. وقد أدت هذه الخطوة خلال أغسطس ٢٠١٥ إلى انخفاض المساعدات التي يتلقاها ثلث اللاجئين بنحو الربع؛ بحيث

لا تتجاوز مساعدات البعض (١٤) دولارًا شهريًا، في حين تم تخفيض المساعدات الموجهة للاجئين آخرين لـ"٧" دولارات فقط. وتطورت الأزمة بعد نحو شهر من تلك الخطوة لئتم حرمان ٢٢٩ الف لاجئ من المساعدات تمامًا^٩.

ولا تعتبر أوضاع اللاجئين السوريين في لبنان أفضل من نظيرتها بالأردن، فقد قام برنامج الغذاء العالمي أيضًا بخفض قيمة المساعدات التي يحصل عليها كل لاجئ بشكل تدريجي من ٢٧ دولار شهريًا إلى ١٩ دولار، ثم إلى ١٣,٥ دولار.

ويتعرض اللاجئون السوريون الموجودون في لبنان للخطر؛ حيث لا يحمل الآلاف منهم شهادة ميلاد، مما يعرضهم لمخاطر عدم الاعتراف بجنسيتهم من جانب السلطات السورية. وقد أظهر مسح تم إجراؤه خلال عام ٢٠١٤، وشمل ٥,٨ ألف مولود سوري في لبنان أن ٧٢% منهم لا يحملون شهادة ميلاد رسمية^{١٠}.

وقد بالغت السلطات اللبنانية في التشديد على دخول السوريين إليها بهدف الحد من تدفقاتهم، فاشتدّت ضرورة حصول السوريين على تأشيرة دخول ووضعت لذلك شروطًا غاية في الصعوبة على السوريين بأوضاعهم الحالية، ومن بين تلك الشروط: امتلاك السوري ١٠٠٠ دولار على الأقل وحجز فندقي للحصول على التأشيرة السياحية، وحمل مستندات تثبت ارتباطه بعمل في لبنان للحصول على تأشيرة عمل، وبالنسبة للقادمين عبر المطار أو أحد الموانئ البحرية فلا بد من الحصول على تذكرة سفر غير قابلة للاسترداد وتأشيرة دخول لبلد آخر، وبالنسبة للمسافرين عبر أحد الموانئ اللبنانية لا بد أن يقدم وكيل الباخرة تعهدًا بنقل المسافرين وتحمل المسؤولية عنهم خلال فترة تواجدهم لبنان، أما الراغبون في العلاج في لبنان فلا يمنحون سوى تأشيرة دخول لمدة ٢٤ ساعة تجدد لمرة واحدة فقط بعد تقديم التقارير الطبية التي تثبت الحالة.

بالإضافة إلى ذلك، حصرت الحكومة اللبنانية حق ممارسة عدد من المهن على اللبنانيين فقط بهدف منع السوريين من مزاولتها ومن ثم تخفيف الضغط على سوق العمل. وتشمل تلك المهن الأعمال الإدارية والمصرفية والتأمينية والتربوية على اختلاف أنواعها^{١١}.

^٩ برنامج الأغذية العالمي: أكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ سوري بالأردن توقفوا عن تلقي معونات لشح التمويل، <http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/05/urgent-syria-jordan-refugees>.

^{١٠} المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لبنان: استعراض عام، <http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc278c2.html>
^{١١} لأول مرة.. لبنان يفرض تأشيرة دخول على السوريين، <http://mubasher.aljazeera.net/news/2015/01/2015131139896756.htm>



في البلدين؛ تضطر العائلات السورية لتشغيل الأطفال في ظروف غير مناسبة لتوفير جانب من نفقات المعيشة، في الوقت الذي تحد فيه القوانين المعمول بها في الدولتين من إمكانية الحصول على فرصة عمل مناسبة، بعيداً عن الاستغلال، كما تلجأ بعض العائلات للاستدانة في ظل عدم قدرتها على السداد وكذلك تقليل عدد الوجبات الغذائية أو كمياتها^{١٢}.

٢- تحولات السياسة المصرية بعد ٣ يوليو

منتصف سبتمبر ٢٠١٥، أعلن عبدالفتاح السيسي قائد نظام الثالث من يوليو أن مصر استقبلت خمسة ملايين لاجئ، بينهم ٥٠٠ ألف لاجئ سوري، يتم معاملتهم على أنهم جزء من الشعب المصري ويتم تقاسم الموارد المتاحة معهم^{١٣}، فما حقيقة تلك الادعاءات؟ وكيف تطورت السياسة المصرية تجاه اللاجئين السوريين بعد انقلاب الثالث من يوليو ٢٠١٣؟

إن أهمية الإجابة عن هذين التساؤلين تكمن في أن تحول الموقف المصري نحو اللاجئين السوريين بشكل خاص والثورة السورية بشكل عام كان أحد الدوافع نحو الهجرة إلى القارة الأوروبية والبحث عن ملاذات آمنة بعيداً عن ملاحقات السلطات المصرية الجديدة.

أظهر نظام الدكتور محمد مرسي نوعاً من الترحاب باللاجئين السوريين في القاهرة، حيث منحهم حق دخول البلاد دون الحصول على تأشيرة دخول مسبقة، فضلاً عن المساواة بين السوريين والمصريين في التعامل داخل المؤسسات الصحية والتعليمية. جاءت تلك الإجراءات منسجمة مع مواقف معلنة من جانب "مرسي" لدعم ثورة الشعب السوري ورفض ممارسات نظام بشار الأسد القمعية.

وقد أدت هذه السياسات لزيادة سريعة في معدلات قدوم السوريين إلى القاهرة، فعند تولي "مرسي" مسؤوليته رئيساً لمصر، لم يتجاوز عدد اللاجئين السوريين في القاهرة ٩٢٤ فرداً، لكن هذا العدد قفز إلى نحو ٧٠,١ ألف لاجئ عند عزله، بزيادة ٦٩,٢ ألف فرد، بنسبة نمو تجاوزت ٧٦٨٨%^{١٤}.

في مقابل السياسات التي تبناها نظام الدكتور محمد مرسي، قامت سلطات ما بعد الثالث من يوليو ٢٠١٣ باشتراط الحصول على تأشيرة مرفقة بموافقة أمنية لدخول السوريين إلى مصر، كما اتخذت السلطات الجديدة في مصر بعد أسابيع قليلة من وصولها للحكم إجراءات

¹² Oxfam international, Op.cit.

¹³ السيسي: لدينا ٥ ملايين لاجئ استقبلناهم في هدوء.. ولا نمن علي أحد. <http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/70/750452> /الشارع-السياسي/أخبار/السيسي-لدينا--مليون-لاجئ-استقبلناهم-في-هدوء-ولا-نم.aspx.

¹⁴ The UN refugee agency (UNHCR), Syria Regional Refugee Response, <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=8>.



أمنية قمعية بحق اللاجئين السوريين الفارين من ساحات القتال بحثًا عن مكان آمن. وقد شملت تلك الإجراءات حملات المداهمة للمنازل والاعتقال والترحيل القسري لمن لا يحملون بطاقات صالحة للإقامة، بينهم فارون من التجنيد الإجباري في جيش بشار الأسد ومنهم مطلوبون لهذا النظام بسبب مشاركتهم في فعاليات الثورة السورية، كما شملت تلك الحملات أطفالًا ونساءً^{١٥}، كما واجه كثير من اللاجئين مشكلات عدم القدرة على إلحاق الأبناء في المدارس العامة وكذلك الخاصة لارتفاع تكاليفها.

وقد جاءت هذه الإجراءات مسبقة بحملة إعلامية ممنهجة ضد اللاجئين السوريين خلال الفترة الأخيرة من حكم الدكتور محمد مرسي ثم خلال اعتصامات أنصاره الراضين للانقلاب عليه، في إطار تشويه ثورات الربيع العربي ووصم القائمين بها بالإرهاب، الأمر الذي تسبب في زرع بذور الكراهية للسوريين لدى شريحة من المصريين، وتحديدًا المعارضين للدكتور محمد مرسي^{١٦}. ولم تتوقف تلك الحملة بعد فض الاعتصامات، ولا زالت مستمرة حتى الآن، فخلال سبتمبر الماضي تحدث يوسف الحسيني أحد إعلاميي الفضائيات المصرية عن اللاجئين السوريين بألفاظ غير لائقة، وهو من الإعلاميين المقربين من نظام السيسي وأحد المرافقين الدائمين له في رحلاته الخارجية فقد قال في أحد البرامج التلفزيونية موجّهًا حديثه للسوريين في مصر "إذا كنت ذكر إيه إل جابك عندنا..مش هتبقى جاي زي النتاية وتتدخل بمصر.. وإذا حصل هتأخذ ثلاثين جزمة على راسك وقفاك ومش بالقانون"^{١٧}.

وقد خلقت هذه الحملة أجواءً مشحونة ونوعًا من مشاعر الكراهية تجاه السوريين في الشارع المصري، وتحديدًا لدى فئة المؤيدين لنظام السيسي المعروف بتحفظه على الثورة السورية وتعاونه مع نظام الأسد رغم جرائمه. وقد تحولت تلك المشاعر إلى سلوكيات سيئة في الشارع المصري فقد رصد الباحث حالات بين اللاجئين السوريين تم طردها من أماكن إقامتها خوفًا من الوقوع تحت طائلة المساءلة بحجة إيواء "إرهابيين"، كما تحدثت تقارير عن جرائم تحرش واغتصاب بحق السوريات المقيمات في مصر وتحديدًا مدينة السادس من أكتوبر.

وانعكست هذه الإجراءات السلبية بحق اللاجئين السوريين على معدلات لجوء آخرين إلى مصر؛ فخلال الشهور الثلاثة الأولى بعد الإطاحة بالدكتور محمد مرسي ارتفع عدد اللاجئين السوريين من ٧٠,١ ألف لاجئ إلى ١٢٠,٥ ألف، بزيادة تقارب الضعف، لكن معدلات الزيادة

^{١٥} حملات أمنية تلاحق اللاجئين السوريين بمصر، aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/1/3 حملات-أمنية-تلاحق-اللاجئين-

السوريين-بمصر.

^{١٦} مجلة فرنسية: مشاكل اللاجئين السوريين في مصر بدأت منذ عهد مرسي، elbadil.com/2013/12/09 مجلة-فرنسية-مشاكل-اللاجئين-

السوريين-ف/.

^{١٧} صحيفة سويسرية: اللاجئين السوريون يعانون في مصر بعد الانقلاب، <http://www.mubasher-misr.net/69462.htm>.



تراجعت بشكل حاد بعد ذلك. ويمكن تبرير هذه الزيادة برغبة السوريين الموجودين في مصر بالفعل في تقنين أوضاعهم عبر التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحسباً لأي إجراءات مضادة من جانب السلطات المصرية.

لكن في الواقع، تعتبر هذه الزيادة محدودة مقارنة بالشهور الثلاثة الأخيرة من حكم "مرسي" التي ارتفع خلالها عدد اللاجئين السوريين في مصر من ٢٨,٨ ألف في بداية أبريل ٢٠١٣ إلى ٧٠,١ ألف عند عزله، بزيادة تصل إلى نحو ٤١,٣ ألف لاجئ، بنسبة ارتفاع ١٤٣%^{١٨}.

وينبني التحليل السابق أيضاً على حقيقة أن معدلات الزيادة في أعداد اللاجئين الموجودين في مصر بعد فترة الشهور الثلاثة الأولى من عمر نظام الثالث من يوليو كانت محدودة للغاية كما أخذت في التراجع في فترة متأخرة، فمنذ بداية أبريل ٢٠١٣ حتى بداية يوليو ٢٠١٤، تم تسجيل نحو ١٧,٧ ألف لاجئ فقط في مصر، ليصل عددهم إلى نحو ١٣٨,٢، بنسبة ارتفاع لم تتجاوز ١٤,٧%، وبجمع الفترتين، يمكن القول إن عدد اللاجئين السوريين المسجل في مصر خلال عام كامل بعد الإطاحة بـ"مرسي" ارتفع بنسبة ٩٧,١%، وهي نسبة ضئيلة للغاية بنسبة الزيادة في عهد "مرسي".

وخلال العام الثاني من عمر الانقلاب على التجربة الديمقراطية في مصر والانقلاب على اللاجئين السوريين بالقاهرة تراجع عدد اللاجئين السوريين في مصر إلى ١٣٢,٤ ألف فرد، بانخفاض يصل إلى ٥,٨ ألف لاجئ، بنسبة تراجع ٤,٢%، فأين ذهب اللاجئون السوريون؟

بسبب التضيق الشديد عليهم في مصر، أخذ اللاجئون السوريون يبحثون عن أماكن أخرى أكثر أمناً وأفضل من حيث مستويات المعيشة، لذلك توجه فريق منهم صوب تركيا، التي تقدم لهم تسهيلات ضخمة مقارنة بالعديد من دول الجوار ومقارنة بمصر، كما إنها تمثل طريقاً أكثر أمناً إلى القارة الأوروبية مقارنة بالبحر، فيما ركب آخرون البحر سعياً خلف "الحلم الأوروبي"^{١٩} لكن بعضهم لم يسلم أيضاً من أيدي البطش المصرية، فتم اعتقالهم بتهمة محاولة الهجرة غير الشرعية، وتم التحرش ببعض المحتجزات السوريات والفلسطينيات^{٢٠}.

¹⁸ UNHCR, Op.cit.

¹⁹ اللاجئون السوريون ضيوف في عهد مرسي وإرهابيون في عهد السيسي، <http://al-omah.com/reports-and-dialogues/اللاجئون-السوريون-ضيوف-في-عهد-مرسي-وارهابيون-في-عهد-السيسي.html>.

²⁰ انباء عن تعرض فلسطينيات وسوريات للتحرش في السجون المصرية، <http://www.alquds.co.uk/?p=107949>.

٣- مناقضات السياسات الخليجية

أثار تصاعد أزمة اللاجئين السوريين في القارة الأوروبية وحوادث الغرق التي تعرضت لها قواربهم العديد من علامات الاستفهام حول دور دول الخليج العربية في الأزمة والحد من معاناة الشعب السوري. ويمكن في هذا الإطار الإشارة لعدد من الملاحظات:

- في الوقت الذي تطالب فيه الدول الخليجية الاتحاد الأوروبي بتحمل مسؤولياته تجاه أزمة اللاجئين السوريين تشير البيانات الرسمية والأرقام المعلنة في مؤتمر المانحين الثالث في الكويت خلال مارس ٢٠١٥ إلى محدودية المساعدات الخليجية بشكل كبير، خاصة من جانب الإمارات والسعودية، حيث لم تتجاوز ١٠٠ مليون دولار و٦٠ مليون دولار على التوالي. ولا يوجد حتى الآن ما يؤكد إذا تم تقديم هذه المساعدات بالفعل أم لا.
- كان من المفترض أن تتحمل دول الخليج العربية مسؤولياتها تجاه اللاجئين السوريين بفتح أبوابها لهم، نظرًا لموقفها الداعم للثورة السورية ضد بشار الأسد في إطار إدارة الصراع مع إيران على قيادة المنطقة، لكنها لم تفعل خشية انتقال شرارة الربيع العربي إليها.
- إن بعض دول الخليج كان يهمها في المقام الأول هو توجيه الثورة السورية لصالح أطراف بعينها، لذا فإنها أنفقت أموالاً طائلة في تسليح بعض هذه الأطراف، بغض النظر عن احتياجات الشعب السوري من الغذاء والدواء والمسكن.

٤- تركيا: بين الدعم الرسمي وتقليب الرأي العام

تعتبر تركيا أحد المقاصد المفضلة للاجئين السوريين بسبب سياسات الدعم التي تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ اندلاع الأزمة السورية وحتى الآن، ومن بينها تقديم الخدمات التعليمية والصحية بالمجان، والتغاضي عن عمل السوريين بالمؤسسات والشركات التركية، رغم ما يخلقه ذلك من ضغوط على سوق العمل، فضلاً عن فتح باب الدخول إلى تركيا دون تأشيرات مسبقة^{١١}، كما أقرت الحكومة التركية قانونًا يمنح اللاجئين السوريين بطاقات هوية لتسهيل حصولهم على المساعدات وتوسيع نطاقها لتشمل اللاجئين خارج المخيمات^{١٢}، فضلاً عن التنديد بالتقاعس الدولي عن مساعدة اللاجئين وإيجاد حل للأزمة السورية.

^{١١} تركيا ٢٠١٥ عام جديد على لاجئي الأزمة السورية في تركيا، <http://www.turkey-post.net/p-11837>.

^{١٢} اللاجئين السوريين في تركيا يحصلون على بطاقات هوية، <http://aawsat.com/home/article/256641> /اللاجئون-السوريون-في-تركيا-يحصلون-على-بطاقات-هوية.

ورغم ذلك، يواجه اللاجئون محاولات من جانب أحزاب المعارضة التركية لتقليب الرأي العام ضدهم بسبب طول فترة الأزمة والضغط على سوق العمل وارتفاع أسعار الوحدات السكنية وتكاليف المعيشة، كما يعجز اللاجئون عن الوصول لسوق العمل بشكل رسمي، حيث تراجعت الحكومة عن منح السوريين هذا الحق لعدم إثارة بعض التيارات ضدها، خاصة وأن الأحزاب المعارضة لها استغلت أزمة اللاجئين السوريين في تركيا أثناء حملتها الانتخابية بداية عام ٢٠١٥. ويعاني بعض اللاجئين السوريين أيضاً في تركيا عدم القدرة على تسجيل أنفسهم لدى مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بسبب عدم وصول مساعدات دولية، حيث أعلنت أنقرة أنها أنفقت على اللاجئين أكثر من ستة مليارات دولار، لا تمثل المساعدات الدولية منها سوى ٣%.

بسبب تلك الأوضاع، بدأ اللاجئون السوريون في تركيا البحث عن حياة أفضل ومكان آمن في أوروبا، بعيداً عن نظرات الكراهية، مدفوعين أيضاً بعدم تشديد السلطات التركية إجراءات الرقابة على الحدود التركية الأوروبية، للسماح لهم بالوصول إلى القارة الأوروبية، الأمر الذي تؤكد الإحصاءات والتي تشير إلى أن ٤٦ ألف لاجئ وصل إلى اليونان عبر تركيا خلال عام ٢٠١٤، مقابل نحو ٢٠٠ ألف خلال الشهور الثمانية الأولى من ٢٠١٥. وتستهدف تركيا من تلك الخطوة الضغط على الاتحاد الأوروبي لحسم الصراع في سوريا والمساهمة في تحمل أعباء مساعدة اللاجئين، كما بدأت تركيا من جهة أخرى في تشديد إجراءات الانتقال على حدودها مع سوريا، في إطار مشاركتها في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية^{٣٣}.

^{٣٣} تركيا واللاجئون السوريون: ممر لا مقرر، alaraby.co.uk/politics/2015/9/7/تركيا-واللاجئون-السوريون-ممر-لا-مقرر.



وقد أدت هذه العوامل مجتمعة لإعادة تشكيل خريطة توزع اللاجئين السوريين بين الدول المختلفة، وارتفاع وتيرة الهجرة إلى الدول الأوروبية. ويوضح الجدول التالي تطور خريطة اللاجئين خلال عام واحد (بين أغسطس ٢٠١٤ وأغسطس ٢٠١٤).

دولة اللجوء	عدد اللاجئين حتى أغسطس ٢٠١٤	عدد اللاجئين حتى أغسطس ٢٠١٥
تركيا	١٩٣٩	٨١٥
لبنان	١١١٤	١١٤٠
الأردن	٦٢٨,٢	٦٠٨
أوروبا	٤٤١,٢٥	١٥٥,١٦
العراق	٢٤٩,٥	٢١٥
مصر	١٣٢,٤	١٣٨,٢

(الأرقام بالألف لاجئ- هذه البيانات مستمدة من بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين، وتصريحات مسؤوليها)

وتجب ملاحظة أن الوارد بالجدول لا يعبر بالضرورة عن الأرقام الحقيقية للاجئين، لوجود أعداد أخرى غير مسجلة لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لكن الأرقام المعلنة تعطي مؤشراً لاتجاهات اللاجئين وأماكن تركزهم.

ثانياً: الاستراتيجية الأوروبية: الملامح والمبادئ والمعوقات

يسعى الاتحاد الأوروبي لبناء استراتيجية موحدة يتم اعتمادها من جانب كافة الدول الأعضاء للتعامل مع أزمة تدفق اللاجئين من كافة الدول بشكل عام والسوريين بشكل خاص. ويمكن استعراض هذه الاستراتيجية عبر التركيز على محاورها، والمبادئ الأساسية التي تستند إليها، ومعوقاتها.

الملامح العامة للاستراتيجية الأوروبية:

تسعى الاستراتيجية الأوروبية لتحقيق هدفين رئيسيين هما؛ الحد من تدفق اللاجئين إلى القارة الأوروبية والتعامل الفعلي مع اللاجئين الذين يتمكنون من الوصول إلى الأراضي الأوروبية. وبناء على هذين العنصرين تتشكل الملامح العامة لتلك الاستراتيجية والتي تتمثل في

التوطين، وإقامة مراكز الإيواء وتقديم المساعدات للدول المستقبلة للاجئين، والدعوة لإيجاد حل سياسي للصراع السوري، فضلاً عن الحد من تدفقات اللاجئين من الخارج.

١- توطين اللاجئين

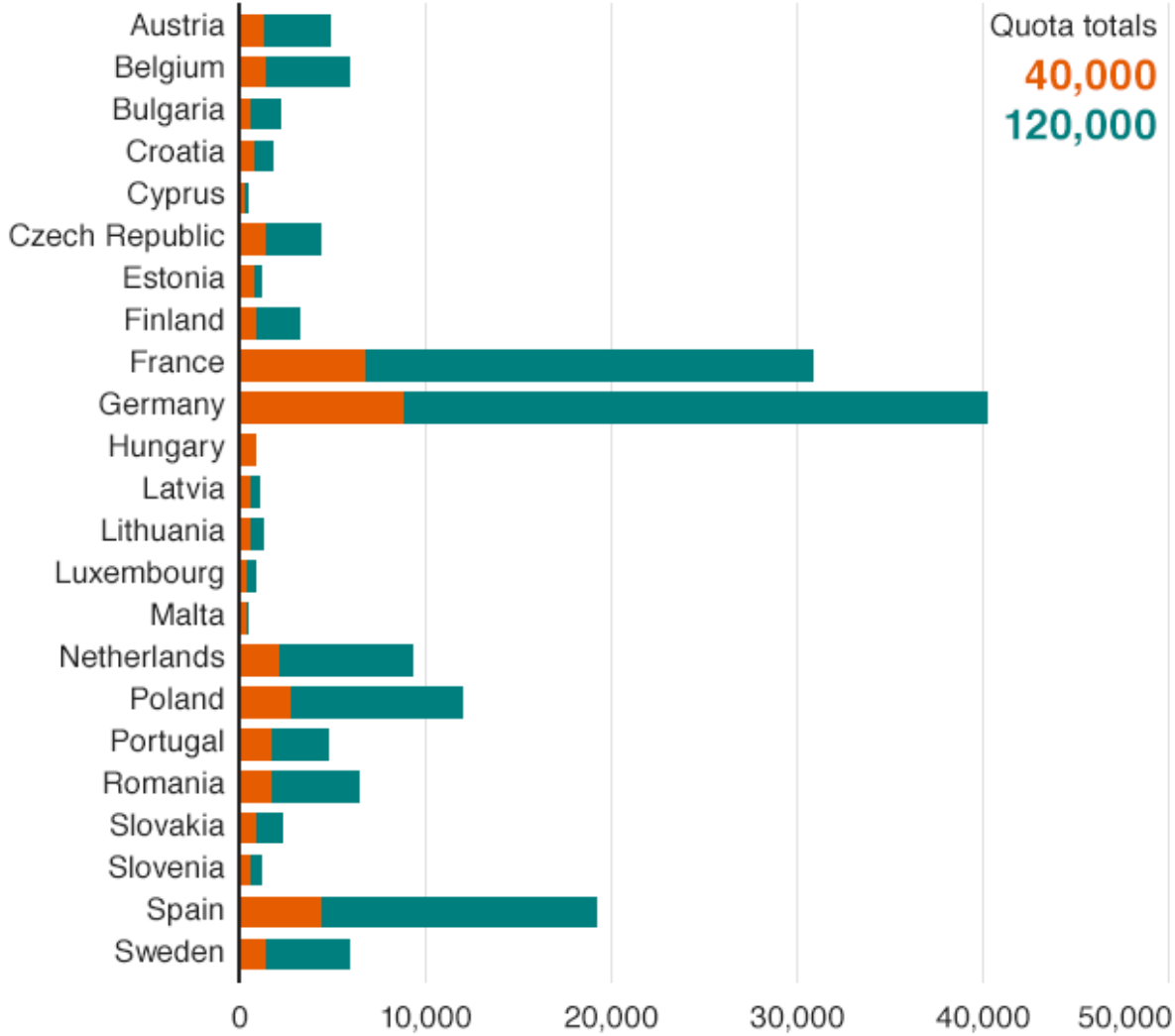
يسعى الاتحاد الأوروبي للتوصل لاتفاق نهائي بين الدول الأعضاء لتوزيع اللاجئين للمشاركة في تحمل الأعباء، مع ملاحظة أن الأعداد التي يتم التخطيط لاستقبالها تزداد مع زيادة تدفق اللاجئين، فقد ارتفع العدد من ٤٠ ألف لاجئ خلال مايو الماضي إلى ١٢٠ ألف خلال سبتمبر ٢٠١٥، لكن الحديث يدور حالياً حول خطط لزيادة العدد إلى ١٦٠ ألف. ويعرض الرسم التالي توزيع الحصص بين الدول الأعضاء^{٢٤}.



²⁴ BBC, Migrant crisis: EU's Juncker announces refugee quota plan, <http://www.bbc.com/news/world-europe-34193568>.

Number of migrants EU countries are being asked to take

- May 2015: Proposed quotas for relocating migrants from Greece and Italy
- Sept 2015: Proposed additional quotas for relocating migrants from Greece, Italy and Hungary



UK, Ireland and Denmark can choose whether to take part in the quota scheme

Source: European Commission/Reuters

BBC

وتوجد عدة ملاحظات مهمة يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد:

- يدور الحديث عن توطين بعض اللاجئين وليس جميع من وصلوا إلى أوروبا، ففي حين وصل إلى الدول الأوروبية أكثر من ٤٤١,٢ ألف لاجئ يدور الحديث عن توطين نحو ١٦٠ ألف لاجئ فقط.



• تؤدي زيادة معدل تدفق اللاجئين إلى أوروبا إلى زيادة الحصص المخطط لاستيعابها بكل دولة، فقد كان عدد اللاجئين حتى مايو ٢٠١٥ لا يتجاوز ٢٨٧,٦ ألف لاجئ، وكان من المخطط استيعاب ٤٠ ألف لاجئ فقط، لكن عدد اللاجئين ارتفع إلى ٤٤١,٢ ألف حتى سبتمبر ٢٠١٥، لذا تمت زيادة مجموع الحصص إلى ١٢٠ ألف لاجئ، ثم إلى ١٦٠ ألف في الوقت الذي يتم الحديث فيه عن صول نحو ٦٣٠ ألف لاجئ إلى أوروبا "وفق الأرقام التي رصدتها فرونتكس".

• تستوعب ألمانيا النسبة الأكبر من اللاجئين وفق خطة الاستقبال المقترحة بواقع ٤١ ألف لاجئ. ويعود ذلك لإعلان المستشار الألمانية استعدادها لاستقبال أي لاجئ يستطيع الوصول إليها، في ظل توقعات من حكومتها بأن يصل عدد اللاجئين إليها بنهاية العام الجاري إلى أكثر من ٨٠٠ ألف لاجئ^{٢٥}. وقد واجهت ميركل حملات دعايات مضادة من التيارات والحركات المعادية للاجئين بسبب رفضها وضع حد أقصى للعدد الذي يمكن استيعابه، كما شاركت بعض وسائل الإعلام في هذه الحملة متهمه إياها بتعريض هوية المجتمع الألماني للخطر "الإسلامي"، لكنها ظلت حتى الآن صامدة في وجه هذه الاتهامات مما يثير علامات استفهام حول موقفها.

• وفق الخطة الجديدة المقترحة، تمت زيادة أعداد اللاجئين الذين سيتم استقبالهم إلى ١٢٠ ألف لاجئ رغم أن بعض الدول الأوروبية لم توافق بعد على استيعاب حصتها بموجب الخطة الأولى التي تقضي باستيعاب ٤٠ ألف فقط، حيث لم يتجاوز العدد الإجمالي الذي تمت الموافقة عليه فعلاً ٣٢ ألف لاجئ. وفي سبيل تجاوز هذه العقبة هدد الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على الدول التي ترفض استقبال اللاجئين. وتم تحديد حصة كل دولة حسب الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان ومعدل البطالة وعدد اللاجئين الذين تم استقبالهم بالفعل^{٢٦}.

• إن الحديث يدور عن توطين مؤقت للاجئين في بعض المجتمعات، بحيث يتم منح اللاجئين بطاقة إقامة مدد زمنية تختلف من دولة إلى أخرى، انتظاراً لانتهاج حالة الحرب والصراع الدائر المتسبب في موجات النزوح واللجوء، فإذا ما انتهت الحروب يعود اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية مرة أخرى، وإذا لم تنته يحق لهم في بعض البلدان تجديد الإقامة والحصول

^{٢٥} سي إن إن، لمحة سريعة عن مواقف دول أوروبية من أزمة اللاجئين،

<http://arabic.cnn.com/world/2015/09/06/migrant-crisis-country-country>

^{٢٦} BBC, Migrant crisis: EU's Juncker announces refugee quota plan, Op.cit.



على الجنسية وفق شروط معينة، لكن الوضع مختلف في ألمانيا، حيث يدور الحديث عن دمج اللاجئين في المجتمع الألماني مع ترحيب شديد بهم.

٢- الجانب الأمني:

خلال السنوات الماضية، غلب على سياسات الهجرة الأوروبية الطابع الأمني، بمعنى التركيز على البعد الأمني في إدارة هذا الملف، من خلال مجموعات من السياسات، ركزت من خلالها الدول الأوروبية على التعاون مع دول جنوب المتوسط التي تعتبر مصدرًا وممرًا للمهاجرين لتشديد الرقابة على حدودها ومنع تدفق موجات الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن تعقب شبكات التهريب، واستقبال المهاجرين الذين تتم إعادتهم مرة أخرى في مراكز الاحتجاز، حيث يتعرضون لألوان متعددة من التعذيب وإساءة المعاملة والمعيشة في ظروف غير إنسانية.

بالإضافة لذلك، ركزت سياسات الدول الأوروبية في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية على تشديد الرقابة على حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية وتشغيل دوريات أمنية في البحر المتوسط لمنع تقدم سفن المهاجرين إلى القارة الأوروبية. وخلال أزمة اللاجئين الراهنة لم يختلف المسلك كثيراً على المستوى الأمني، حيث كان تشديد الرقابة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي أحد العناصر الرئيسية في كافة خطط الاتحاد الأوروبي المعلن عنها.^{٢٧}

وفي هذا الإطار؛ تصاعدت دعوات اللجوء إلى الخيار العسكري، من خلال استخدام قطع بحرية وجوية لضرب المراكب التي تستخدمها شبكات التهريب. وتبذل وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي "فديريكا موغيريني" لتحقيق متطلبات هذا الخيار، حيث يتطلب قراراً من مجلس الأمن من جهة وموافقة من حكومتي ليبيا أو إحداها على الأقل، وهو أمر يبدو صعب للغاية فقد هددت الحكومتان باستهداف أي سفينة تخترق مياه ليبيا الإقليمية. ويأتي هذا التهديد في إطار مساعي الحكومتين لاكتساب شرعية دولية عبر التنسيق معها.

وتسير سيناريوهات اللجوء إلى الخيار العسكري في اتجاهات ثلاثة أولها الاقتصار على المراقبة بالمياه الإقليمية الأوروبية لمنع سفن المهاجرين من الوصول إلى الأراضي الأوروبية، وثانيها التفتيش بالمياه الدولية بين ليبيا وإيطاليا، وثالثها التدخل في المياه الإقليمية الليبية، لكنه خيار صعب وله مخاطر عديدة لعدم صدور قرار من مجلس الأمن أو موافقة الجهات الرسمية في ليبيا.^{٢٨} ويشمل هذا الجانب أيضاً تشديد إجراءات الدخول على حدود كل دولة

^{٢٧} رشيد خشانة، أوروبا والخيار العسكري في مجابهة الهجرة غير النظامية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/٨/١٦.

^{٢٨} المرجع السابق.



أوروبية لمنع تسلل المهاجرين واللاجئين إليها. وشملت تلك الإجراءات إقامة الحواجز والأسوار بطول الحدود ببعض الدول.

٣- التمييز والخلط بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الاقتصاديين

في خضم تطورات أزمة اللاجئين إلى أوروبا، تحاول بعض القوى المناوئة للمهاجرين الادعاء بأن القادمين للقارة الأوروبية هم مهاجرون اقتصاديون وليسوا لاجئين سياسيين، بمعنى أنهم يبحثون عن حياة أفضل ولم يهربوا من مناطق صراعات، ومن بينهم اللاجئون السوريون، لكن هذه الادعاءات واهية فسوريا على سبيل المثال أصبحت ساحة للصراعات بين القوى الإقليمية وبعضها من جهة، وبين القوى الدولية وبعضها من جهة ثانية، بل وبين الفواعل دون الدول من جهة ثالثة.

وتجدر الإشارة إلى أن اللاجئ السياسي هو المهاجر إلى أوروبا أو إلى أي مكان آخر هرباً من الصراعات المسلحة والحروب أو مناطق الإبادة والبلاد التي تحكمها أنظمة ديكتاتورية تستهدف بالضرر معارضها، ومن ثم فهو يهاجر بحثاً عن مكان آمن، بغض النظر عن كونه سافر بطريقة شرعية أو غير شرعية، لأن هدفه الرئيسي هو البحث عن الأمن، في حين أن المهاجر الاقتصادي هو من هاجر بحثاً عن فرصة عمل وحياة أفضل، ولا توجد مشكلات إذا سافر بطريقة قانونية لكنه غالباً يتعرض للترحيل إذا سافر بطريقة غير شرعية^{٢٩}.

٤- إقامة مراكز إيواء للاجئين:

في سبيل التخلص من أعباء استقبال اللاجئين، دعا الاتحاد الأوروبي إقامة مراكز إيواء ببعض الدول للبت في طلبات اللجوء التي يتقدم بها المهاجرون للتمييز بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الاقتصاديين، لمنح المجموعة الأولى الحق في الإقامة واللجوء إلى إحدى دول الاتحاد الأوروبي، في حين يتم حرمان المجموعة الثانية من الوصول إلى فرصة تحقيق "الحلم الأوروبي"^{٣٠}. ومن بين الدول التي تم اقتراح إقامة مراكز إيواء بها اليونان وإيطاليا باعتبارها من المحطات الأولى للاجئين في طريقهم إلى أوروبا. واقترحت بعض الدول أيضاً إقامة مراكز للإيواء بدول الجوّاري السوري حيث يتركز اللاجئون السوريون، بحيث يتم البت في طلبات اللجوء فيها وتوفير أعباء الاستقبال في أوروبا والإنقاذ والمراقبة، فضلاً عن أعباء الترحيل.

^{٢٩} محمد مطاوع، مرجع سبق ذكره.

^{٣٠} روسيا اليوم، ٦٣٠ ألف مهاجر غير شرعي وصلوا أوروبا.. ولا حل للأزمة في الأفق، مصدر سبق ذكره.



٥- تقديم المساعدات المالية لدول لدول إيواء اللاجئين، ففي سبيل تحسين الظروف المعيشية للاجئين في الدول التي نزحوا إليها للمرة الأولى، بهدف الحد من تدفق موجاتهم إلى أوروبا، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم مساعدات مالية تصل قيمتها إلى مليار يورو لتحسين أحوال اللاجئين بدول الجوار السوري ودول المنطقة الأخرى التي تضم اللاجئين. ولم يتحدد حتى الآن ما إذا كانت هذه المساعدات تشمل ماتم الإعلان عنه خلال مؤتمر المانحين أم لا من جانب الاتحاد الأوروبي أو كل دولة على حدة.

وتأتي هذه الخطوة في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي منذ سنوات عديدة والقائمة على توظيف الأدوات الاقتصادية لحل المشكلات الدولية، ففي فلسطين يتم توظيف برامج المساعدات المالية والاقتصادية بهدف تسوية الصراع، من خلال تحسين أوضاع الفلسطينيين وتمكينهم من التعايش والتكيف مع الاحتلال.

٦- التعديلات التشريعية

نظرًا للأعداد الضخمة من اللاجئين الذين استقبلتهم الدول الأوروبية، لم تكن التشريعات الأوروبية مرنة بالحد الكافي للتعامل مع الأزمة، لذا كان من الضروري مراجعة تلك التشريعات للعمل في اتجاهين؛ أولهما الاستجابة لخطط التوطين التي تبنتها الحكومات الأوروبية، وثانيهما الحد من تدفقات اللاجئين. ومن الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد:

- إعادة النظر في اتفاق دبلن، والذي بمقتضاه، يتقدم اللاجئ بطلب اللجوء في أول دولة أوروبية تطؤها قدماءه، لكن الممارسة الأوروبية خلال أزمة اللاجئين الراهنة أثبتت أنه لا يمكن التمسك بالاتفاق إلى الأبد ومن ثم أصبحت هناك ضرورة لإعادة النظر فيه. وقد شكل هذا الاتفاق إحدى نقاط الاختلاف بين الدول الأوروبية، فالدول المطلة على الشواطئ أو التي تعتبر أول محطة أوروبية في طريق اللاجئين كانت تدعو من قبل لمراجعة هذا الاتفاق لضمان عدم تحملها الأعباء الخاصة بالتعامل مع اللاجئين سواء التسجيل أو أخذ البصمات أو الإيواء لحين البت في طلبات اللجوء أو حتى نفقات عمليات الترحيل لمن يتم رفض طلباتهم. في المقابل كانت دول أخرى كألمانيا وفرنسا وهي دول بعيدة عن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي تتمسك بالاتفاق، لعدم إعطاء الفرصة لدول كالليونان أو إيطاليا للتنصل من التزاماتها بموجب الاتفاق^{٣١}. ومن الجدير

^{٣١} للمزيد راجع: محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، المستقبل العربي، العدد ٤٣١، يناير ٢٠١٥، ص ٢٣ - ٤٠.



بالذكر أيضًا أن الاتفاقية لم يتم تعديلها رسميًا وإنما من خلال الممارسات على أرض الواقع.

● تعديل قانون اللجوء والهجرة الألماني: رغم إعلان السلطات الألمانية ترحيبها بجميع اللاجئين السوريين الذين يصلون إلى أراضيها، لجأت الحكومة الألمانية لتعديل القواعد المنظمة للجوء والهجرة للحد من تدفقات الهجرة واللجوء إليها، من خلال التطبيق الصارم لقواعد وشروط اللجوء والتشدد فيها، وتسريع البت في طلبات اللجوء والترحيل الفوري لذوي الطلبات المرفوضة، واعتماد تصنيف جديد للدول الآمنة ليكون صعبًا على مواطنيها التقدم بطلبات اللجوء في ألمانيا، وتقديم المساعدات العينية على المالية في مراكز الاستقبال، على أن يحتفظ اللاجئ بمعونة مالية مسبقة لمدة شهر واحد فقط^{٣٢}.

● تعديل التشريعات الدنماركية: أدركت بعض الدول أن حوافز اللجوء إليها سبب لتدفق المزيد من المهاجرين، فشرعت في تقليل المزايا التي يحصل عليها اللاجئون لدفعهم للإحجام عن الهجرة إليها. وفي هذا الإطار شددت الدنمارك شروط منح الجنسية، ليكون على الراغب في ذلك إتقان اللغة الدنماركية، وأن يكون مكتفيا ماليًا لمدة ٤ سنوات وستة أشهر خلال آخر خمس سنوات من إقامته، بعد أن كانت تلك المدة لا تتجاوز العامين و٦ أشهر، على أن يخضع المتقدمون لاختبار يتعلق بالشؤون العامة والإجابة بشكل صحيح على ٨٠% من الأسئلة، بعد أن كانت النسبة ٧٣%، كما قامت الدنمارك بتخفيض المزايا التي تمنحها لطالبي اللجوء للحد من عدد اللاجئين الذين يرغبون بالقدوم إليها^{٣٣}.

تعتبر هذه نماذج للتعديلات التشريعية التي تبنتها دول الاتحاد الأوروبي للتعاطي مع أزمة اللاجئين السياسيين والمهاجرين غير الشرعيين، لكن دولًا أخرى سارت على نفس النهج.

المبادئ الأساسية للاستراتيجية الأوروبية:

وتنطلق الاستراتيجية الأوروبية أو جهود الوصول إليها من مجموعة من المبادئ الرئيسة تتمثل في المشاركة في تحمل الأعباء، وحماية حقوق الإنسان أو الدفاع عن القيم الأوروبية، حماية هوية أوروبا المسيحية.

^{٣٢} ألمانيا.. مصرع لاجئ حرقا والداخلية تزيد الضغوط على ميركل. <https://arabic.rt.com/news/796023>-ميركل-ألمانيا-لاجئون-أوروبا/.

^{٣٣} روسيا اليوم، الدنمارك تشدد على اللاجئين شروط الحصول على جنسيتها. <https://arabic.rt.com/news/796011>-الدنمارك-اللاجئون-الهجرة-الاتحاد-الأوروبي/.



١- التشاركية:

تنطلق خطة الاتحاد الأوروبي من مبدأ المشاركة بين كافة الدول الأعضاء في تحمل أعباء إدارة الأزمة وعدم تكفل دولة واحدة بها. وترفع لواء هذا المبدأ بشكل دائم الدول التي تتحمل العبء الكبر لاستقبال اللاجئين وتنفيذ المخططات الأوروبية في هذا الصدد، خاصة ألمانيا والسويد. وكانت الدول الحدودية قبل ذلك التي تمثل المحطة الأولى للاجئين المتزعمة للمنادين بهذا المبدأ، وهي إيطاليا واليونان.

ويتم تنفيذ المبدأ من خلال المشاركة في الأعباء المالية والأعباء العسكرية وكذلك أعباء توزيع اللاجئين، لكن بعض الدول تحتج بأن أوضاعها المالية والاقتصادية لا تسمح بذلك، فقد رفضت خمس دول في شرق أوروبا الآلية التي أقرها البرلمان الأوروبي لتوزيع اللاجئين على الدول الأعضاء في الاتحاد، وهي هنغاريا وسلوفاكيا والتشيك وبولندا إضافة إلى الدنمارك^{٣٤}.

ورغم جهود التنسيق بين كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بدت بعض السياسات فردية سواء من جانب ألمانيا التي أعلنت ترحيها باللاجئين أو حتى من جانب الدول التي عمدت إلى بناء الجدران والأسوار الحديدية حول حدودها مع الدول الأخرى لمنع تدفق اللاجئين، لدرجة دفعت بعض المسؤولين الأوروبيين للقول بأن الدول كان بإمكانها جمع مئات الجنود الذين نشرتهم على حدودها مع الدول الأعضاء الأخرى، للمشاركة في عمليات مشتركة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ومنع تسلس المهاجرين وعدم انتظار حلول المشكلة للتعامل معها.

٢- الدفاع عن القيم الأوروبية:

تزعم دول الاتحاد الأوروبي أنها قلعة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن هذه الادعاءات -بغض النظر عن صدقها من عدمه- تعرضت لاختبار شديد واتهامات بالكذب والتضليل بعد تكرار حوادث غرق اللاجئين في أعماق البحر المتوسط بل وداخل الأراضي الأوروبية بالشاحنات ومحطات القطارات. وقد كانت صورة الطفل الكردي "إيلان" ذي السنوات الثلاث بعد أن حملته أمواج البحر إلى الشواطئ التركية نقطة فاصلة في هذا الاختبار، حيث تلقت أوروبا بعدها انتقادات شديدة، كما تصاعدت الدعوات لفتح الأبواب

^{٣٤} الجزيرة نت، دول أوروبا الشرقية ترفض خطة توزيع اللاجئين، <http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/11/دول-أوروبا-الشرقية-ترفض-خطة-توزيع-اللاجئين>.



أمام اللاجئين السوريين. وقد أحدثت هذه الحملات ردود فعل إيجابية تجاه اللاجئين على المستويات الرسمية، خاصة في بعض الدول كألمانيا وفرنسا.

إن اتساع نطاق الأزمة قد دفع دول القارة، حتى تلك التي أعلنت ترحيبها باللاجئين السوريين إلى اتخاذ إجراءات للحد من تدفقات اللجوء إليها، الأمر الذي يضع القيم الأوروبية المزعومة على المحل. إن المسؤولية الأخلاقية والسياسية ستظل تطارد دول القارة الأوروبية التي تورطت في دعم النظم المستبدة والديكتاتورية في العالمين العربي والإسلامي خلال العقود الماضية، والتي تسببت في استمرار حالة التخلف والتبعية التي أسسها الاحتلال قبل رحيله.

٣- الدفاع عن الهوية الأوروبية:

إن أزمة العديد من القوى الأوروبية مع اللاجئين لا تكمن في أعدادهم ولكنها تكمن في عوامل تاريخية وثقافية ودينية، فغالبيتهم اللاجئين ينتسبون للدين الإسلامي وقادمون من سوريا وأفغانستان والعراق، لذا ترى العديد من تلك القوى أن موجات اللجوء والهجرة إلى القارة الأوروبية تهدد هويتها المسيحية، الأمر الذي يتطلب موقفًا حازمًا للحد من تلك الموجات. لذا كان طبيعيًا أن تصدر غالبية الاعتراضات من دول أوروبا الشرقية بسبب الميراث التاريخي الذي جمعها بدولة الإسلام خلال قرون مضت في حروب وصراعات بينية لم تتوقف حتى وقت قريب مضى، ظلت تتوارثها الدول الحديثة عن سالفها. إن هذا المبدأ لم يخفه القادة الأوروبيون أنفسهم، فقد قال وزير الداخلية السلوفاكي إيفان متيك في وقت سابق إن "بلادهم لن تقبل المهاجرين المسلمين لأنهم لن يشعروا بالاستقرار وأنهم في وطنهم"^{٣٥}.

وترتبط المخاوف الأوروبية بشكل رئيسي بهاجس تحول المسلمين إلى أغلبية في المجتمعات الأوروبية لتزايد أعداد المهاجرين واللاجئين وارتفاع معدل المواليد بينهم مقارنة بأصحاب الديانات الأخرى^{٣٦}. ويرتبط بذلك أيضًا لجوء بعض المسلمين إلى التنصر للحصول على حق اللجوء فقد أوردت بعض التقارير الإعلامية تصريحات لمسلمين لجأوا إلى تلك الخطوة وأخرى لقساوسة أوروبيين أشرفوا على تلك الخطوة، وهم بالتحديد "ألمان" أي في الدولة التي

^{٣٥} سلوفاكيا تعلن رفضها استقبال اللاجئين المسلمين،

http://www.ashoroq.net/index.php?option=com_content&view=article&id=50665:2015-08-20-08-04-15&catid=34:2008-07-30-07-03-51&Itemid=1165

^{٣٦} كارن أبو الخير، ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام،

<http://www.siyassa.org/NewsContent/12/116/1663/ملفات/ملفات/ملامح-الجدل-الأوروبي-حول-الهجرة-والإسلام.aspx>

فتحت أبوابها واسعة أمام المهاجرين لكنها هددت بترحيل من لا تنطبق عليهم شروط اللجوء^{٣٧}.

معوقات الاستراتيجية الأوروبية

يواجه نجاح تطبيق الاستراتيجية الأوروبية العديد من التحديات والمعوقات وأهمها الانقسام الأوروبي بشأن هذه الاستراتيجية وزيادة نفوذ تيار اليمين المحافظ في بعض الدول الأوروبية.

١- الانقسام الأوروبي

أثار تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية خلافات واسعة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب رفض بعضها استقبال اللاجئين أو التحفظ على استقبال دول أخرى لهم، فقد أعلنت عدة دول، وعلى رأسها التشيك وبولاندا وسلوفاكيا ورومانيا خطة الاتحاد الأوروبي لتوزيع اللاجئين حصصًا بين دول الاتحاد. ومن الجدير بالذكر أن هذا الرفض نابع بشكل أساسي من الدول الأوروبية المعروفة بـ "أوروبا الشرقية". وتوجد عدة تفسيرات للموقف السلبي لهذه الدول نحو اللاجئين من بينها أن هذه الدول لا ترى أنها سبب في الصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، كما أنها ليست أطرافًا مباشرة في تلك الصراعات بخلاف كونها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فلا يوجد مبرر أخلاقي لتتحمل أعباء استقبال اللاجئين، فضلًا عن كونها مصدرًا للمهاجرين إلى أوروبا الغربية^{٣٨}.

في المقابل، تتزعم ألمانيا الاتجاه الثاني الرامي إلى احتواء المهاجرين ودمجهم في المجتمعات الأوروبية. لكن الاندفاع الألماني في هذا الاتجاه مقارنة بما كان عليه خلال السنوات الماضية أثار التساؤلات حول أسباب التحول في موقف ألمانيا.

^{٣٧} ماذا وراء اعتناق مئات اللاجئين المسلمين في ألمانيا للمسيحية؟، <https://arabic.rt.com/news/793500> -مئات اللاجئين المسلمين في ألمانيا- [بعثقون المسيحية/](#)

^{٣٨} روسيا اليوم، ألمانيا وتُذر "الهجرة السورية" الكبرى، <http://arabic.rt.com/news/793516>

%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-

%D9%88%D8%AE%D8%B7%D8%B1-

%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

./%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89



وفضلاً عن المبررات الأخلاقية التي يتم تسويقها في هذا الصدد، توجد اعتبارات اقتصادية وديموغرافية تدعو ألمانيا للترحيب الحار بالمهاجرين غير الشرعيين بشكل عام وبينهم اللاجئين السياسيون بشكل خاص، وتتمثل تلك الاعتبارات في انخفاض معدل النمو السكاني في ألمانيا بشكل كبير، مقارنة بدول أخرى كالمملكة المتحدة، ويعود ذلك لنقص أعداد المواليد، لإحجام الشعب الألماني عن الإنجاب أكثر من مرة، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة كبار السن بين السكان والعجز في قوة العمل الألمانية ومن ثم الحاجة إلى الأجانب لتغطية الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان الألمان سوف ينخفض من ٨١,٣ مليون نسمة خلال عام ٢٠١٣ إلى ٧٠,٨ مليون نسمة خلال عام ٢٠١٦، كما يتوقع أن يرتفع عدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عامًا مقارنة بمن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٥ عامًا من ٣٢% إلى ٥٩%. في المقابل من المتوقع ارتفاع عدد سكان المملكة المتحدة من ٦٤,١ مليون نسمة إلى ٨٠,١ مليون، مما يهدد تنافسية الاقتصاد الألماني في القارة الأوروبية، ومن ثم تزداد الحاجة لقبول وتوطين اللاجئين السياسيين السوريين وغيرهم^{٣٩}.

في المقابل يرى المؤيدون لاستقبال اللاجئين أنهم لا يشكلون مخاطر كبيرة على التركيبة السكانية في أوروبا أو هوية المجتمعات الأوروبية، لأن نسبة المهاجرين لا تتجاوز ١١% من إجمالي سكان القارة الأوروبية.

٢- تصاعد اليمين المحافظ

يأتي ارتفاع وتيرة حركة المهاجرين وللجئين السوريين إلى أوروبا على نحو غير مسبوق، في ظل تصاعد نفوذ الأحزاب اليمينية في أوروبا، التي تشجع على معادة المهاجرين، وتدعو لطردهم، الأمر الذي يضيف على القضية أبعاداً أخرى تتعلق بالحقوق والحريات والمسؤولية الأخلاقية، إذ إن هؤلاء المهاجرين جاؤوا للقارة العجوز هرباً من قتل ودمار محقق، فضلاً عن أن تصاعد نفوذ هذه الأحزاب يشكل معوقاً لتنفيذ الجهود الأوروبية المشتركة للتعامل مع قضية اللاجئين السياسيين.

ومن مظاهر تنامي قوة اليمين المتطرف في أوروبا الإعلان عن تشكيل كتل يضم الأحزاب اليمينية المتطرفة داخل البرلمان الأوروبي برئاسة زعيمة حزب "الجمهورية الوطنية" الفرنسي

³⁹ Robert Peston, Why Germany needs migrants more than UK, <http://www.bbc.com/news/business-34172729>.



اليمني المتطرف مارين لوبان خلال يونيو الماضي. ومن بين أبرز الأحزاب التي انضمت إلى التكتل حزب الحرية النمساوي، والرابطة الإيطالية الشمالية، إضافة إلى حزب فلامس البلجيكي. وسيحصل التكتل على العديد من المزايا مثل دعم مالي من البرلمان الأوروبي تتراوح قيمته بين ٢٠ إلى ٣٠ مليون يورو على مدى خمس سنوات، ووضع مكاتب ومقرات تحت تصرف النواب الأوروبيين التابعين للتكتل الجديد وزيادة وقت المداخلات خلال مناقشات البرلمان لكل عضو من دقيقة إلى دقيقتين، وإمكانية التصويت على تعديلات تقترحها أحزاب أوروبية أخرى^{٤٠}.

وتعتبر المجر من أكثر الدول المعارضة لسياسات قبول اللاجئين أو توزيع الحصص بين الدول المختلفة، حيث يحكمها حزب يميني متطرف من الأحزاب المعادية للمهاجرين. ومن المتوقع أن تؤثر تلك التيارات على سياسات الهجرة واللجوء الأوروبية مستقبلاً.

خاتمة ودعوة للتغيير:

ستظل القارة الأوروبية تواجه أزمة تدفق اللاجئين من دول الجنوب إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه الآن، لأن المهاجرين يبحثون عن فرصة للعيش الآمن الكريم في الوقت الذي يهدد حياتهم إما الصراعات المسلحة والحروب أو المجاعات والفقر والتصحر، وإذا ما أرادت أوروبا التعامل بإيجابية مع الموقف لا بد من اتخاذ خطوات أكثر إيجابية أبرزها التعامل مع مصادر الهجرة، بمعنى المساهمة في الحد من الصراعات في دول الجنوب والمساهمة في حلها، خاصة في سوريا وليبيا، فالسوريون يشكلون الجنسية الأعلى طلباً للجوء في أوروبا، في حين تعتبر ليبيا ممراً رئيساً للطريق البحري إلى أوروبا، عبر البحر المتوسط، فضلاً عن المساهمة في عمليات التنمية بالدول الأفريقية، فضلاً عن المساهمة بشكل أكثر فعالية في توفير التمويل الدولي المطلوب للوفاء بالاحتياجات الأساسية للاجئين بدول الجوار السوري، خاصة تركيا ولبنان والأردن، فضلاً عن المساهمة في عمليات التنمية بدول الجنوب بشكل عام، في إطار

^{٤٠} طاهر هاني، البرلمان الأوروبي يسجل ولادة تكتل يميني متطرف بزعامة مارين لوبان،

<http://www.france24.com/ar/20160617-%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81>

تاريخ النشر ٢٠١٥/٦/١٧، تاريخ الاطلاع ٢٠١٥/٨/٢٢.

المسؤولية الأخلاقية للدول الأوروبية التي احتلت بلدان الثالث بشكل عام وفي القلب منه العالم العربي والإسلامي واستنزفت ثرواته وعقوله وأسست للتخلف والاستبداد والديكتاتورية، وهي الأسباب الرئيسة للصراعات وموجات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

فضلاً عن ذلك، على أوروبا أن تفتح أبواب الهجرة الشرعية أمام اللاجئين السوريين للتخفيف من معاناتهم، وأن تستدعي في هذا السياق ذاكرتها التاريخية حين فتحت بلدان العالم الإسلامي أبوابها أمام اللاجئين الأوروبيين إليها خلال حكم الدولة العثمانية، وخاصة في ظل المجازر الصليبية ضد المسلمين واليهود.

ولا تعفي هذه الإجراءات دول العالم العربي والإسلامي من مسئولياتها الدينية والتاريخية والأخلاقية، والتي يفرضها الشرع والتاريخ والثقافة واعتبارات القيم والأخلاق، فالحكومات والشعوب وحركات الإصلاح والتغيير والجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان جميعهم مسؤولون أمام الله ثم أمام التاريخ، فكما قال النبي صلى الله عليه وسلم "المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً". ويمكن الإشارة إلى بعض العناصر لبناء رؤية للتعامل مع الأزمة ومنها:

• لا تُصان كرامة الأمم والشعوب إلا في ظل دولة تسودها قيم العدل والمساواة والحرية، ما يستوجب على الفور لا التراخي استكمال مسيرة الثورات العربية الرامية إلى التحرر من الاستبداد في الداخل والتبعية للخارج، لتمكين الشعوب العربية والإسلامية من اختيار حكامها، الذين يأخذون على عاتقهم هموم حفظ الدين وتحرير الأوطان وتحقيق التنمية، لتصل إلى الحكم سلطات لا تتهاون في حقوق أبناء الأمة وكرامتهم، ولا تغلق الأبواب في وجوههم ولا تبخل عليهم بأموال الأمة نفسها، وحينها لن تضطر الشعوب لمغادرة أوطانها والتعرض لمخاطر الهلاك بالبحار والشاحنات ومحطات القطارات.

• إن حل الأزمة جذرياً يكمن في إزالة سببها، من خلال إنهاء حكم الطاغية المستبد في سوريا الذي يسعى بكل السبل لإبقاء حكم شيعته، ولو قتل الشعب كله أو هجره من دياره. وقد أفتى علماء الإسلام بكفره ووجوب الجهاد ضده، بما لا يدع مجالاً للتهاون أو التراخي، بعد كل الجرائم التي ارتكبتها ولا يزال، بالتعاون مع حلفائه "حزب الله، وإيران، وروسيا، والصين" وتغاضي الغرب عن جرائمه.

• فتح أبواب الدول الإسلامية، خاصة الغنية، وفي القلب منها دول الخليج ضرورة لإيواء اللاجئين السوريين ومعاملتهم معاملة المواطنين في كل دولة، دون تمييز بينهم للحصول على

كافة الخدمات مثل التعليم والصحة، والحق في الوصول لسوق العمل والتكسب والعيش الكريم.

• جمع المساعدات المالية لإرسالها للسوريين النازحين من ديارهم للتخفيف من معاناتهم في أماكن تمركزهم الحالية، خاصة أن المنظمات القائمة على مساعدتهم أعلنت كثيراً أنها أصبحت غير قادرة على توفير المواد الغذائية الأساسية. وتطلع المنظمات الإغاثية بدور رئيس في هذا الصدد، وإذا تم إنشاء منظمة رئيسية تتولى التنسيق بين الجمعيات الخيرية والإغاثية لتوحيد الجهود وتنسيقها توصيل المساعدات لمستحقيها سيكون هذا أفضل.

قُدمت هذه التوصيات في إطار رؤية مبدئية يمكن تطويرها لتذكير أوروبا بدروس التاريخ وبمسؤولياتها الأخلاقية إذا كانت صادقة في ادعاءاتها المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، كما تم ترتيب التوصيات المتعلقة بعالم المسلمين والعرب وفق الأكثر أولوية وإلحاحاً، مع العلم أن فرصة النفاذ ببعضها إلى أرض محدودة بحكم اعتبارات الواقع، في حين أن بعضها لا مجال للتوصل منه.

إن الفهم الدقيق لأزمة اللجوء السياسي كأحد أشكال الهجرة إلى أوروبا من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي يستدعي بحث الظاهرة من كافة جوانبها والدراسة الدقيقة لبعض القضايا ذات الصلة مثل إعادة بناء مفهوم الهجرة ذاته والهجرة غير الشرعية وتتبع مسيرة تطور المفهوم للوقوف على حقيقة تدفقات المهاجرين الحالية إلى القارة الأوروبية وكيف أنها تعتبر جزءاً من ظواهر الانتقال البشري التي شهدتها تاريخ الإنسانية عبر الزمن سواءً في ظل الكوارث أو في الأوقات العادية، لكن ظهور التنظيم السياسي بشكله الحديث المتمثل في الدولة القومية هو الذي عرقل مسيرة الظاهرة عبر الزمن كأحد مظاهر ممارسة السلطة والسيادة القومية على الإقليم. وفي هذا الإطار يمكن استدعاء الخبرة التاريخية الإسلامية للتعامل مع موجات الهجرة إلى الدول الإسلامية في العصور المختلفة ومقارنتها مع الواقع الأوروبي.

وفي إطار الخبرة الأوروبية الحديثة لا بد من البحث في قضايا أكثر دقة لكنها كاشفة مثل دور شركات السلاح والتكنولوجيا في توجيه سياسات الهجرة واللجوء الأوروبية والدفع بها إلى الخيارات الأمنية والعسكرية في إطار "بزنس الهجرة"، بالإضافة لتناول الأبعاد القيمة للظاهرة وكيف تؤثر في توجيه سياسات الهجرة الأوروبية والدفع بها نحو تضيق فرص اللجوء في إطار موجة متصاعدة من "الإسلاموفوبيا".

وعلى المستوى الإقليمي، تلقي دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية واللجوء السياسي الضوء على تساؤلات مهمة تتعلق بكيفية توظيف القوى الأوروبية حكومات دول العالم الثالث

لخدمة سياساتها المتعلقة بالهجرة وكيف يتم تحويل هذه الحكومات إلى شرطي للقارة الأوروبية على أراضى العالم العربي والإسلامي من خلال اتفاقيات أمنية واقتصادية، يتم بموجبها شراء ولاء الأنظمة الحاكمة، التي تستغل هي الأخرى الأزمة لمغازلة الغرب للحصول على دعمه وتمويله وأسلحته.

وفي هذا الصدد؛ هناك حاجة ملحة لدراسة أكثر تفصيلاً لمواقف الأنظمة العربية من قضايا اللاجئين السوريين والتعرف على أسباب التحول ومداه، خاصة في مصر بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي يوم ٣ يوليو ٢٠١٣، بالإضافة لإعداد أوراق متكاملة حول مواقف الدول الخليجية بشأن الأزمة، في إطار نشر الوعي بقضايا الأمة.